بعد ٧ سنوات من التغيير

عدم وجود خطة اقتصادية واضحة المعالم تضع حداً لمشاكل كثيرة من ابرزها البطالة



يحمل التلاميذ والطلبة حقائبهم طوال سنوات الدراسة، ترافقهم احلامهم لمواصلة المشوار، وصولا الى الجامعة ليصطدموا ياول عقبة تواجههم وهي درج اسمهم وحسب انسيابية القبول في كلية او معهد لايرغبون فيها، ليعيش بعد ذلك الطالب بين نارين، اما ان يواصل الدراسة في اختصاص خارج رغباته مدفوعا بالعدل الذي حصل عليه، او التوجه الى الكليات الأهلية التي لايستطيع الكثير منهم توفير اجورها المرتفعة. والكثير منهم يرضخ للامر الواقع ويقبل بالمتوفر ويجرب حظّه في الكلية على امل ان يحصل على شهادة جامعية تسهل عليه طريق التعيين في دوائر الدولة، وهو هدف كل الخريجين.

بغداد / سها الشيخلي،

علي كريم غالي تصوير / ادهم يوسف

والسؤال الذي يطرح نفسه هل الدخول الى الكلية وقضاء اربع سنوات من عمر الطالب، يتكلل في النهايـة بعمـل حكومـي، او في اي مجال اخر يتناسب مع ما تلقاه من درسى؟ ام ان هـذه السنوات ستخلف جيشا من العاطلين الخريجين يضاف الى طابور العاطلين على ارصفة البحث عن العمل، واحيانا حتى في بسطيات العمالة؛ ومن المسؤول عن هذه الظاهرة،هل قصور السياسات الاقتصادية في البلاد،ام الدروسي النظرية التي يركنها الموظف على الرف في اول خطوة له بالعمل؟.

هذه الاسئلة وغيرها توجهنا بها الى عدد من الاساتذة والطلاب حيث حدثنا الدكتور اثير يوسف الحداد استاذ اسواق النقد في كلية المنصور الحامعة الأهلية حيث قال: - ان غالبية الكليات غير مؤهلة

كابنية ولاتتوفر فيها مستلزمات الإعداد الجيد، كما ان المناهج قديمة وطرائق التدريس بالية لاتتلاءم مع عصس المعلوميات وهناليك خليل في علاقة الطالب بالاستاذ الذي يفتقر بعضهم الى الاعداد، ومن جانب اخر هناك شحة في عدد الكليات والمعاهد التي تتناسب وحاجة البلد، حيث ان الدول المتقدمة عادة ما تعتمد عند التوسع في الكليات على مقدار

ما يحتاجه المجتمع، كل هذا يؤدي بالنتيجة الى دروس نظرية لاتشبع حاجـة الطالـب، ولا يمكنهـا ان تعده . بالشكل الصحيح. واضاف: أن أعداد البطالة المتزايدة

الاقتصادية الخاطئة، التي نعاني

منها منذ عشرات السنسن، وتفاقمت منذ الثمانينيات حيث لم نتمكن من الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط، وتوظيفها للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الاخرى الصناعية والزراعية، وبعد ٢٠٠٣ كان يؤمل ان يحدث تغير في مجال الاستثمار وتوافد شركات عالمية لسوق العراق، غير ان موجة الارهاب حالت دون ذلك، و ضبعت فر صباً لتو ظيف اعداد كبيرة من الخريجين،ناهيك عن

عدم وجود خطة اقتصادية واضحة المعالم لحد الأن. فيما فيال الدكتور هاشم مصطفى العبيدي (علوم سياسية):

على مدى عقود طويلة ورغم اعتبار الجامعات العراقية من أقدم النظم التعليمية في العراق، إلا أن السلبيات التي رافقت مسيرة التعليم العالى في البلاد، قد تراكمت بمستويات عالية أدت الى تعطيل الدور المنشود من مؤسسة التعليم العالى فيما يجب ان تكون قائدة لعملية التغيير، التي

لها وجه اخر، يتعلق بالسياسات

جامعيون: دروسى نظرية لا تنفع واحلام في التعيين لا تتحقق..

رغم هذه الايجابيات التي يمكن رصدها الاانه بالمقابل برزت عدة سلبیات یمکن رصدها ب: × التضخم في الاقسام الانسانية

(اللغة العربية والادب والتاريخ) على حساب اقسام اخرى جديدة.

× لم تستطع الجامعات العراقية ان تؤسس لثقافة مدنية متينة تستطيع ان تحمي المجتمع من الردة الي العشائرية والطائفية والاثنية، ولعل الوجه الابرز لهذا القصور هو مانلاحظه على المشهد الجامعي خلال السنوات الست المنصرمة، مع عدم

اغفال العوامل الاخرى. × لم تستطع الجامعات انتاج مؤسسات او فكر مؤسسى يمكن الاعتماد عليه في الادارة والتخطيط والتطويس للمجتمع، بل شاهدنا مساهمات بصورة ضئيلة في انتاج شخصيات ورموز (على الوردي -عبد العزيز الدوري - مصطفى جواد – طـه باقر – مهدي المخزومي –– جواد على) واخرين غيرهم شكلت

مؤهلاتهم العلمية ودأبهم العامل يمكن ان تحدث في المجتمع،وتم الرئيسي في هذا البروز. افتتاح جامعات عدة ادت الى توسع × لم تستطع الجامعات العراقية ان التعليم العالى بصورة عامة، وقد تستفيد من التراكم العلمي البذي رافق هذا التوسع زيادة في حجم انتجه اساتذتها، بل على العكس الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، نلاحظ اندثارا لهذه النتاجات، وتمثل بتخصيص ميزانية خاصة بمجرد وفاة اصحابها.

‹لىست هناك علاقة تفاعلية وتاثيرية واضحة بين الجامعة والمجتمع، حيث نلاحظ ان الجامعة تتاثر بالمجتمع وليس العكس، مما ينعكس على دورها كمصدر للبناء وان تكون

× معاناة حاملي الشهادات العليا من البطالة بعد تُخرجهم مما يضطر بعضهم للهجرة الى الخارج مما بسبب خسارة وهجرة للعقول

متنوعا مؤثرا وليس تابعا.

×الغموض في الضوابط الموضوعة للتقديم الى الزمالات الدراسية والتي تتغير بين فترة واخرى حسب اهواء ه رغدات غدر علمدة.

< ضعف المناهج المقررة التي تعاني منها الجامعات وضعف الجانب العملي الضروري جـدا في بعض التخصصات مثل الفنون الجميلة والاعلام والتخصصات الطسة والتربية الرياضية...الخ وعدم لاستفادة من بعض الخبرات من محترفين غير اكاديميين لعدم

وعن الحلول المكنة لمعالجة مثل والبحث والإبداع، و العمل على هـذه المعوقـات والمشاكل؟ قـال: ان يتغيرنطاق المشمولين بالتعليم العالى، من خلال عدم الارتهان للقبول المركزي، وان تلبي حاجة أنناء المحتمع كافة للتعليم الجامعي، الذي يمكن الاستفادة من مخرجاته

وجود الية ادارية لتعيين او التعاقد

اساتذة: النأي

عن التكتلات

بالجامعات

والاحزاب

كمحاضرين مع هؤ لاء.

في عملية البناء، اضافة لقدرتها على تقديم الخدمة التعليمية للمجتمع كافة والتى يجب ان تتناسب وتتوافق مع التطور العالمي الذي نشهده في مجالات المعرفة والمعلوماتية، والاهم من ذلك إعادة دراسة وتقويم اتجاهات الاستثمار في التعليم وكيفية تسويقه، من خلال تشجيع رأس المال المحلي والاجنبي لتوظيف رؤوس الاموال في الجامعات واضاف ان ذلك يتطلب النأي

وتدمير، ليضيف الى اعبائه عبئا آخر

المعيشى والاقتصادي، وتطوير الكفاءات العلمسة عسر المؤتمرات العلمية والندوات المتخصصة والعمل على مشاركة واسعة للكوادر العلمية في المؤتمرات العالمية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا، والاهتمام بالطالب الجامعي باعتباره المشارك الأساسي فى العملية التربوية والتعليمية و العلمية ومشرع تنموي كبير... وتوفير مستلزمات السكن اللائق له، ومستوى معيشى ملائم للتقدم العلمي والتربوي، وتوفير أجواءٍ مناسبة من الأمان والاستقرار، بعيداً عن أي تأثير حزبي أو سياسي أو دينى أو طائفي، أو أصوات الرصاص والمتفحرات، والتحديث في مناهج

بالجامعات عن الأحراب والتكتلات

الدراسة القديمة وطرق التدريس الأملائية والاستعانة بخبرات الأساتذة خاصة الذين مارسوا العملية التربوية والتدريسية في الضارج، وتفعيل عملية التوأمة بين الحامعات العربية والغربية مع الجامعات العراقية وخاصة الناشئة حديثاً، لنقل التجربة الحديثة في طرق التدريس والبحث العلمى والتعرف على أخر منجزات العلم والبرمجة.

أما الدكتور محمد عماد الدين اختصاص ادارة واقتصاد فقد اكد: إن مشكلة التعليم العالى في العراق ليست جديدة، لكنها تفاقمت اليوم بشكل كبير جدا، كون قطاع التعليم عانى ويعاني ما يعاني منه البلد برمته، وقطاعاته كافة من غياب للمؤسسات و من حالة أمنية متدهـورة، وفوضـى يؤطرها الفساد الأداري والمالي والذاتي بشكل لم يسبق له مثيل، فالتدهور الذي اصاب التعليم العالى في العراق منذ عقود خلت، نتيجة السياسات الخاطئة للنظام السابق والمتمثلة بتسخير هذا القطاع لمأرب سياسية، ناهيك عن الحروب وفترة الحصار الذي تأثر به هذا القطاع بشكل كبير، حيث انقطع عن العالم تماما وبات يعيشس في عزلة خانقة ويعاني من مشاكل جمة انعكست على المستوى العلمى والأجتماعي لطرفي المعادلة الرئيسة لهذا القطاع، الأستاذ والطالب. وبعد سقوط النظام السابق وأنهيار مؤسسات الدولة تعرض هذا القطاع بمؤسساته المختلفة، الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث والمكتبات الى عملية نهب وسلب

على عمل حال اكمالً الدراسة الموضوعية لعملية التعليم، ومحاولة بعض اطراف المعادلية السياسية في البلد الى تسيس هذا القطاع، مناهج قاصرة وطريقة وكنتيجة للمحاصصة الطائفية حفظ ببغائي والحزبية التى تتسم بها مظاهر وتقول الطالبة عايدة الحداد، الحياة العراقية اليوم أقتصاديا البيروقراطية باتت كالسوس وأجتماعيا وثقافيا وسياسيا، ورغم سعي الوزارة الى الأصلاح بما لديها من امكانات والحث على عدم تحويل الجامعات والمعاهد الى مقرات حزبية وطائفية، والنأي بهذا

لا يقل خطورة عن السابق، من تفشى

مما أدى الى تفاوت المسؤوليات في

حلها، وبدلا من الجلوس على طاولةً

الوطن الواحد، للنظر الي هذا القطاع

بمنظار فاحص ودقيق، وتشخيص

سلىباته ومعالجة مشاكلته للنهوض

به ليحتل دوره في بلد علم العالم

أجمع القانون والنظام والكتابة،

فهناك عدد من الأكاديميين العراقيين

من يعيش هذه المشكلة معه، ولكنه لا

بملك السلطة لأحداث التغيير، وهناك

من عاناها سابقا وحاليا لكنه ساكت

خوفا من أن يحسب على تيار معين

فينتهي،وهناك من يؤمن بالمقولة

التي يرددها بعض اشقائنا (أبعد عن

الشير وغنى له)، وهناك مع الأسف

الشديد من هـو مستفيد مـن الوضع

الراهن على حساب المسادئ العلمية

والأنسانية، دون اكتراث ولا يريد

الحديث عن ايجاد مخرج للمشكلة،

سواءً في التعليم العالي او بقية

فهل لنا، أن نفهم عظم المشكلة

فى ابعادها الأنسانية والمادية

مرافق الدولة.

تنضرفي جسد جامعاتنا، حيث انها تفتقر الَّي الإنصاث العلمية، وعدم تكافؤ الفرص الممنوحة لكل طالك، . ولانني احب العلم والدراسة فقد اقتنعت بان البديل للتفكير بالتعيين هو التوجه لاكمال الماجستير وبعدها الدكتوراه، فقد يساعدني ذلك على تحقيق شيء من المنافسة في سوق العمل، غير أن الطالبة أروى رشيد خيون تنظر الى حياتها الحامعية كروتين قاتل وممل، وهي كما تقول مصدومة بالمناهج الدراسية التي ما كانت تتصورها هكذا. ما حعلها تُفقد الحافز في المتابعة وتحليل المعلومات وبالتالي الاستنتاج.

والمؤسسية.هذه المشكلة بحاحة

الى همَّـة لإعادة الوطين لهديته وأمله

وللأجيال الطمأنينة في الحصول

ويقول الطالب منير العزاوي بعض الاحيان لااستطيع التأقلم مع مادة معينة، واكثر ما يزعجني فى دراستى الجامعية واعدها قمة المشكلات، هي تلك الهوة الكبيرة بين الدراســة النظّريــة التــى نتلقاهــا من اساتذتنا عبر الملخصات ومحاضرات السرد الكلامي وبين اطارها العملي، فالذي ينقصناً هو الجانب البحثي، لذا نقاجاً عند التضرج بين ما تلقيناه والواقع الذي نعيشه، حيث هنالك قصورفي المناهج عن مواكبة التطورات في العالم.وما يزيد من مشكلنا هذا القلق من عدم وجود فرصى عمل واضطرارنا لافتراشي البسطات في الطرقات العامة.

ويتفق احمد ياسين القيسى وهبة جرجيس ومهند على الزبيدي مع زملائهم بشان الفروقات الكبيرة بين المناهيج وطرائق التدريس المعتمدة في جامعاتنا ومثيلاتها في العالم بما فيها دول الجوار، حيث يؤكدون ان طريقة الحفظ البيغائي كما وصفوها هي السائدة في كلّياتهم وافتقارها الى الابداع في توصيل المادة التي تؤهل الطالب لمواجهة متطلبات الحياة. ويضيفون صدمنا كثيراً فلا مكتبات بمكن الاستعانة بها ولامناهج دراسية تلبى فضولنا العلمي، ولا تطبيقات حقيقية في دوائر الدولة لترجمة ما تعلمناه الى واقع، دون ان نغفل ما في نظام الامتحانات من ملاحظات،

وختاما يمكن القول وبصراحة هنالك حاجـة الى اصلاح كبير في نظامنا التعليمي بشكل عام وهـذا ما عكسه حديث كل من الطالب و الاستاذ..



